



## بيان صحفي

١٦ فبراير ٢٠١٧

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير ٢٠١٧ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ١٤,٧٥% و ١٥,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ١٥,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ١٥,٢٥%.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام الى ٢٨,١٤% في يناير ٢٠١٧ نتيجة ارتفاعات شهرية بلغت ٤,٠١% في المتوسط في الفترة ما بين نوفمبر ٢٠١٦ ويناير ٢٠١٧ والتي تأثرت بإجراءات الإصلاح الاقتصادي. ويرجع الارتفاع الشهري في يناير (٤,٠٧%) مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠١٦ (٣,١٣%) إلى زيادات اعتيادية بالإضافة إلى أثر التعريفات الجمركية الجديدة في نهاية عام ٢٠١٦.

ويرى البنك المركزي المصري أن الزيادة في مستويات التضخم في الفترة ما بين نوفمبر ٢٠١٦ ويناير ٢٠١٧ ترجع أساساً إلى عوامل من جانب العرض، متمثلة في ارتفاع أسعار السلع المتاجرة والتي تأثرت بإجراءات الإصلاح الاقتصادي. وبالتالي من المتوقع أن يتلاشى هذا الأثر في الفترات القادمة نظراً لأنها ترجع إلى عوامل مؤقتة وغير مستمرة، ويدعم ذلك انخفاض مساهمة أسعار السلع الغير متاجرة منذ ديسمبر. ونظراً إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، سجل التضخم الأساسي معدلاً سنوياً بلغ ٣٠,٨٦% في يناير ٢٠١٧ بسبب معدلات شهرية بلغت ٤,٨٩% في المتوسط في الفترة ما بين نوفمبر ٢٠١٦ ويناير. وفي ذات الوقت ارتفعت أسعار كل من السلع الغذائية الغير أساسية والسلع والخدمات المحددة إدارياً بدرجة طفيفة في يناير ٢٠١٧.

وفي ذات الوقت انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٤% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بمعدل قدره ٤,٣% خلال ٢٠١٦/٢٠١٥. ويرجع هذا التراجع إلى انخفاض مساهمة الاستهلاك بعد أن كان المساهم الرئيسي في النمو، في حين استقرت مساهمة الاستثمار على الرغم من انخفاض مساهمة استثمارات القطاع العام، وذلك نتيجة زيادة مساهمة استثمارات القطاع الخاص. يضاف إلى ذلك تحول المساهمة السالبة للصادرات إلى مساهمة ايجابية في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ للمرة الأولى منذ الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. وبالتزامن مع ذلك، تراجعت المساهمة السالبة للواردات. وتوضح بيانات سوق العمالة انخفاض نسبة البطالة إلى ١٢,٤% في الربع الثاني من ٢٠١٦/٢٠١٧، مستمرة في الانخفاض بعد بلوغ ذروتها ١٣,٤% في الربع الثاني من ٢٠١٣/٢٠١٤.

وعلى صعيد الاقتصاد العالمي ، فإنه بالرغم من معاودة الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع ، إلا أن معدلات التضخم والنمو العالمية مازالت ضعيفة ، مما يحد من الضغوط التضخمية على الأسعار المحلية.

ومن الناحية النقدية ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري في نوفمبر وديسمبر ٢٠١٦ ويناير ٢٠١٧ وذلك بالتزامن مع اجراءات الاصلاح الاقتصادي.

على المدى المنظور ، من المتوقع أن يبدأ المعدل السنوي للتضخم في الانخفاض تدريجياً بعد الانتهاء من أثار الضغوط التضخمية الناجمة عن جانب ارتفاع التكاليف ، وانخفاض المعدلات الشهرية للتضخم مدعومة بإجراءات السياسة النقدية وكذلك تأثير فترة الأساس. وقد استبق البنك المركزي المصري باتخاذ قراره في ٣ نوفمبر ٢٠١٦ برفع أسعار العائد بـ ٣٠٠ نقطة أساس في ضوء توقعاته للتضخم.

وفي ضوء ما تقدم وبعد تقييم ميزان المخاطر ، ارتأت لجنة السياسة النقدية أن الأسعار الحالية للعائد لدى البنك المركزي المصري تعد مناسبة.

وتؤكد لجنة السياسة النقدية بأنها ستتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية والنقدية، ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط .

قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)